العولمة والعلاقات الدولية الراهنة

نزار قاسم محمد

لم يكن انهيار الاتحاد السوفيتي-في العقد التاسع من القرن العشرين -حدثاً روسياً فقط، بقدر ما كان بداية تحول نوعي في مسار التطور العام للبشرية، عملت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على إنضاج وتفعيل تراكماته الداخلية والخارجية، تمهيداً لدورها -لذي تمارسه اليوم -كقطب أحادي يتولى إدارة ما يسمى بالنظام العالمي " الجديد " .

وفي سياق هذا التحول المادي الهائل الذي انتشر تأثيره في جميع أرجاء كوكبنا الأرضي بعد أن تحررت الرأسمالية العالمية من كل قيود التوسع اللامحدود، كان لابد من تطوير بل إنتاج النظم المعرفية، السياسية والاقتصادية الى جانب الفلسفات التي تبرر وتعزز هذا النظام العالمي الأحادي والتي تمثلت في عناوين جديدة كتحرير التجارة العالمية، وإعادة الهيكلة، والتكيف، والخصخصة باعتبارها أحدى الركائز الضرورية اللازمة لتوليد وتفعيل آليات النظام العالمي " الجديد " أو ما يسمى بالعولمة. فهل العولمة نظام جديد ظهر فجأة عبر قطيعة مع السياق التاريخي للرأسمالية أم أنه جاء تعبيراً عن شكل التطور الأخير لها منذ نهاية القرن الماضي ؟ وهل تملك العولمة كظاهرة إمكانية التفاعل والتطور والاستمرار لتصبح أمراً واقعاً في القرن الحادي والعشرين؟

أولاً: المعروف أن الرأسمالية منذ نشأتها الأولى في القرن السادس عشر لم تكن حركة محدودة بإطار وطني أو قومي معين ضمن بعد جغرافي محدد فالإنتاج السلعي وفائض القيمة وتراكم رأس المال لدى البورجوازية الصاعدة منذ القرن الخامس عشر، التي استطاعت تحطيم النظام الإقطاعي القديم وانشاء محطات لتمركز الإنتاج الصناعي ورأس المال على قاعدة المنافسة وحرية السوق للانطلاق نحو التوسع العالمي اللامحدود وهي نظرية تدعو الى " الترفع عن المشاعر الوطنية والثقافة القومية والتراث القومي باسم وحدة الجنس البشري " لكن انقسام العالم عبر ثنائية قطبية، فرضت أسساً جديدة ادت الى إعادة النظر -جزئياً -في آليات المنافسة الرأسمالية وحرية السوق والتوسع اللا محدود (كما عبر عنها آدم سميث الأب الأول لليبرالية) حيث توصلت الى ضرورة إعطاء الدولة دوراً مركزياً لإعادة ترتيب المجتمع الرأسمالي يتيح مشاركتها في إدارة الاقتصاد في موازاة الدور المركزي للسوق الحر وحركة رأس المال، وقد تبلور هذا التوجه في قيام هذه الدول بتطبيق الأسس الاقتصادية التي وضعها المفكر الاقتصادي " جون ماينارد كينز " حول دور الدولة ومن أهم هذه الأسس:-

١- تمكين الدولة الرأسمالية من الرد على الكوارث الاقتصادية.

٢- إعطاء الدولة دور المستثمر المالي المركزي في الاقتصاد الوطني أو رأسمالية الدولة.

٣- حق الدولة في التدخل لتصحيح الخلل في السوق أو في حركة المال.

٤- دور الدولة في تفادي التضخم والديون وارتفاع الأسعار .

وقد استمرت دول النظام الرأسمالي في تطبيق هذه السياسات الاقتصادية طوال الفترة الممتدة منذ ثلاثينيات القرن العشرين حتى نهاية العقد الثامن منه حيث بدأت ملامح انهيار منظومة البلدان الاشتراكية وبروز الأحادية القطبية الأمريكية وأيديولوجية الليبرالية الجديدة. التي حققت تحولاً ملموساً في تطور المجتمعات الرأسمالية قياساً بتطور مجتمعات بلدان المعسكر الاشتراكي، وكان من أهم نتائج هذا التطور النوعي الهائل، خاصة على صعيد التكنولوجيا والاتصالات، إعادة النظر في دور الدولة الرأسمالية وقد بدأ ذلك في عصر كل من تاتشر عام ١٩٧٩، ورونالد ريغان عام ١٩٨٠ وكلاهما أكد أهمية العودة الى قوانين السوق وحرية رأس المال وفق أسس نظرية الليبرالية الجديدة التي تقوم على:-

١-" كلما زادت حرية القطاع الخاص زاد النمو والرفاهية للجميع "

٢-" تحرير رأس المال وإلغاء رقابة الدولة في الحياة الاقتصادية "،وتحرير التجارة العالمية.

أنها باختصار، دعوة الى وقف تدخل الدولة المباشر، وتحرير رأس المال من كل قيد انسجاماً مع روح الليبرالية الجديدة التي هي في جوهرها ظاهرة رأسمالية تنتمي - الى " حرية الملكية والسوق والبيع والشراء.

في ضوء هذه السياسات، اندفعت آليات الصندوق والبنك الدوليين ومنظمة التجارة الدولية WTO، وبحماسة بالغة، في الترويج لهذه الليبرالية، بل الضغط على جميع دول العالم عموماً والعالم الثالث على وجه الخصوص، للأخذ بالشروط الجديدة تحت شعار برامج التصحيح والتكيف. وفي مجرى تطور الرأسمالية وفق هذا المفهوم " الجديد " وتطبيقاته المباشرة في عصر ريغان / تاتشر، واستمراره فيما بعد، ظهرت تحولات بالغة السرعة في الاقتصاد العالمي، فقد تغيرت بنية التجارة الخارجية العالمية، وتطورت التكنولوجيا خاصة في مجال المعلومات والاتصالات، وتم إخضاع الدولة للشروط الدولية الجديدة عبر نمو وانتعاش بورجوازية السوق على حساب بورجوازية الدولة.

في هذه الظروف، برزت بقوة الشركات العابرة للقوميات أو المتعددة الجنسية وبالرغم من أن هذا المفهوم لم يطرح حينها بصورة أكاديمية، إلا أننا نعتقد بأن المدافعين عنه والرافضين له، لا يختلفون على تعريف العولمة -ارتباطا بالهيمنة الأمريكية الراهنة- باعتبارها صيغة تهدف الى تنظيم حياة الشعوب والدول بأساليب ومفاهيم جديدة، أو ما يسمى " بالنظام العالمي الجديد " الذي يسعى الى إعادة صياغة النظم السياسية والاقتصادية السائدة في العالم بهدف إخضاع العالم لإدارة واحدة، إنها انفتاح عالمي بلا حدود، تقوم على حرية حركة رؤوس الأموال والمنتجات والتسليم بسيادة السوق.

ثانياً : أنه بسقوط الأنظمة الاشتراكية يكون الصراع التاريخي بين الليبرالية والماركسية قد انتهى بانتصار ساحق لليبرالية، وبهذا النصر تكون البشرية قد بلغت نقطة النهاية لتطورها الأيديولوجي. لا وجود لتناقضات أساسية في الحياة البشرية لا يمكن حلها في إطار الليبرالية الحديثة، الا انه ليس من الضروري عند نهاية التاريخ ان تصبح كل المجتمعات مجتمعات ليبرالية لان هناك مجتمعات لا تزال تعيش بشعارات التطرف القومي أو الديني. لا شك في ان المستقبل خلال الخمسين سنة القادمة سيكون للأمريكيين وان المشاركة في هذه الموجة أو هذا التحول مفيد للدول النامية.

ثالثاً : هدفنا مما تقدم كشف إمكانية تحقيق مفهوم العولمة وانتقاله من حالة الفرضية النظرية المجردة إلى حالة الواقع والتطبيق، خاصة بعد أن توفرت له كل هذه المعطيات المادية والفكرية، في سياق ثورة العلم والتكنولوجيا وثورة المعلومات والاتصالات التي تعزز وتغطى الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للعولمة، وتدفع بعمق نحو انتقال هذا المفهوم إلى حقائق مادية نشطة وفاعله على هذا الكوكب، ضمن إطار وأدوات الحضارة الغربية والبلدان الصناعية الرأسمالية التي تنضوي تحت لوائها، عبر هيمنة أحادية حتى اللحظة للولايات المتحدة الأمريكية.

١- صندوق النقد الدولي الذي يشرف على إدارة النظام النقدي العالمي ويقوم بوضع سياساته وقواعده الأساسية، وذلك بالتنسيق الكامل مع البنك الدولي، سواء في تطبيق برامج الخصخصة والتكيف الهيكلي أو في إدارة القروض والفوائد والإشراف على فتح أسواق البلدان النامية أمام حركة بضائع ورؤوس أموال بلدان المراكز الصناعية.

٢-منظمة التجارة العالمية WTOالتي تقوم الآن بالإشراف على إدارة النظام التجاري العالمي الهادف الى تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق الجمركية، وتأمين حرية السوق وتنقل البضائع في مدى زمني لا يتجاوز عام ٢٠٠٥، بالتنسيق المباشر وعبر دور مركزي للشركات المتعددة الجنسية.

وفي ضوء هذه السياسات والشروط المحددة من الصندوق والبنك الدوليين من جهة، ومنظمة التجارة الدولية من جهة ثانية، أصبحت السياسة التجارية للدول المستقلة، وأول مرة في التاريخ الاقتصادي للأمم، شأنا دوليا، أو معولما، وليست عملا من أعمال السيادة الوطنية أو القومية الخالصة.

الاستثمار العسكري

مظفر قاسم

لا أعرف ان كنت محظوظا وأنا أول من يكتب حول الاستثمار العسكري، هذا المصطلح الذي سيبدو غريبا على الكثيرين لانه غير متعارف عليه من قبل ويبدو بعد مقالي هذا سيتم تداول هذا المصطلح اعلاميا وستتم مناقشته عبر وسائل الاعلام سواء الفضائيات او وسائل الاعلام المقروءة والمسموعة ولكن دعونا نبدأ الحكاية من البداية....

يُعرّف الاستثمار بأنه عملية توظيف رؤوس الأموال والطاقات المتاحة، التي يمكن توفيرها من مختلف المصادر كالفوائض الاقتصادية والمدخرات الخاصة والاقتراض من الأسواق، وإدارة تلك الأموال في اقتناء الأصول والقيام بالمشاريع بقصد تحقيق أهداف المستثمر والمستثمر له ، ويمكن تعريفه أيضا بأنه إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى الأصول الإنتاجية الموجودة في المجتمع بإنشاء مشروعات جديدة أو التوسع في مشروعات قائمة. أو إحلال أو تجديد مشروعات انتهى عمرها الإفتراضي.

اما اهمية الاستثمار فتكمن في ما ياتي :

١, توفير الخدمات للمواطنين و للمستثمرين.

٢, توفير فرص عمل وتقليل نسبة البطالة.

٣, زيادة الإنتاج و الإنتاجية ما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وإرتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين.

٤, زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة.

٥, توفير التخصصات المختلفة من الفنيين و الإداريين و العمالة الماهرة.

٦, إنتاج السلع و الخدمات التى تشبع حاجات المواطنين و تصدير الفائض منها الى الخارج وبالتالي توفير العملات الأجنبية اللازمة لشراء الآلات والمعدات وزيادة التكوين الرأسمالي.

أما أنواع الاستثمار المتعارف عليها فهي: الإستثمار الأجنبي، الاستثمار الوطني، الاستثمار الحقيقي، الاستثمار المالي (وهو شراء المشروعات القائمة)، الاستثمار البشري، الاستثمار المباشر، الاستثمار غير المباشر، الإستثمار قصير الأجل، الاستثمار طويل الأجل، الاستثمار ذو العائد السريع، الاستثمار ذو العائد البطيء...وانا أضيف هنا نوعاً جديداً من الاستثمار وهو الاستثمار العسكري.

أما دوافع الاستثمار وهي العوامل التي تشجع المستثمرين على الاستثمار فهي عديدة اهمها بناء رأس المال الإجتماعي، التقدم العلمي و التكنولوجي، الرغبة في الربح، التفاؤل والتشاؤم، مواجهة إحتمالات زيادة الطلب وإتساع الأسواق، الاستثمار بدافع التنمية الاقتصادية، توفر الموارد البشرية المتخصصة، الاستقرار السياسي والاقتصادي، مواجهة احتمالات زيادة الطلب.

أما المناخ الاستثماري فهو عبارة عن مجموعة الظروف والسياسات الاقتصادية والإجتماعية بالاضافة الى الأوضاع القانونية التى تحيط بأي مشروع استثماري. ولو تمعنا في ما تقدم فاننا سنصل الى سؤال مهم مفاده.. ماالمانع في ان يكون هناك استثمار عسكري مادام هذا الاستثمار يلبي الشروط والحاجات والنتائج أعلاه ؟ وفي الحقيقة هذا ما يحدث بالعراق الآن، انه الاستثمار العسكري الذي تقوم به الولايات المتحدة وحلفاؤها، ولكن هذا المصطلح (الاستثمار العسكري) الذي أطلقته في مقالي هذا هو غير متعارف عليه عندنا لكنني أعتقد بأنه متعارف عليه في أروقة البيت الابيض ويعتبرونه مصطلحا سريا لايمكن ان يصرحوا به علانية بل قد يكون هو مفتاح اقناع الولايات المتحدة لحلفائها، فاذا ما علمنا ان في نهاية شهر آذار ٢٠٠٧ فان الحرب على العراق ستكلف بريطانيا وحدها أكثر من ١٠ بلايين دولار وهو رقم مخيف حقا لا تستطيع اكبر شركة في العالم ان تحقق ارباحا كهذه في الفترة ذاتها فكم ياترى هي تكلفة الحرب بالنسبة لاميركا حيث نصبت جمعية اميركية عدادا الكترونيا ضخما بهدف تسجيل نفقات الحرب التي تتزايد يوميا بالعراق في وسط ساحة تايمز او كما تسمى"تايمز سكوير" في نيويورك ، هذا العداد الذي يبلغ ارتفاعه ١٧ مترا وقد بدأ العمل برقم اولي هو ١٣٤،٥ مليار دولار ويرتفع هذا الرقم بوتيرة ١٧٧ مليون دولار يوميا و٧،٤ ملايين دولار في الساعة و١٢٢٨٢٠ دولاراً في الدقيقة وقالت الاميريكية ديبورا رابابورت المتحدثة باسم مبادرة نصب هذا العداد العملاق لدعم الانتخابات الرئاسية ((نعتقد بأنه من الضروري ان يدرك الاميريكيون اهمية هذه الارقام في هذه اللحظة من تاريخ امتنا)) في اشارة منها في الرد على معارضي سياسة الرئيس الاميركي جورج دبليو بوش الى ربح أميركا في كل دقيقة تمضي، علما ان العراق وحده سيدفع كل هذه الكلف بالاضافة الى كلفة الارواح التي مازال يدفعها يوميا على أرضه الطاهرة وللأسف الشديد لا يوجد أي عداد عملاق او بسيط لحساب ارواح العراقيين التي ترتفع يوميا الى بارئها ولكن ينصب عداد لحساب الارباح فقط ! مفارقة عجيبة والله !

انه الاستثمار العسكري يا اخوتي... ويؤسفني أن أقول ان هذا النوع من الاستثمار لا ينتهي الا بحالتين فقط... الاولى أن يقرر المستثمر وحده متى سينهي هذا الاستثمار في الوقت المناسب له او عندما يصل الى رقم الربح الذي خطط له او كما يقال The target، والحالة الثانية... ان تنتفض الارض التي يتم الاستثمار عليها على المستثمر وتقلب الطاولة عليه وتقول له استثمر على ارض أخرى.... وهنا أسأل... متى سينتهي الاستثمار العسكري بالعراق ؟ وهنا أيضا اسمحوا لي بأن أنهي الحكاية التي بدأناها من البداية.

(شمهوده)...!

"خرجنا مسرعين يحدونا الفرح صباح يوم الانتخابات وكلنا آمال بيوم مشرف لنا ولاطفالنا الذين رافقونا بذاك اليوم المهم متحدين كل صنوف القتل التي هددنا بها الظلاميون واعداء الإنسان امثال (الزرقاوي وعصاباته). خرجنا عوائل وافراداً الى صناديق الاقتراع كي نصبغ سباباتنا بحبر بنفسجي مقترعين لمن تصورناه يمثلنا فعلاً."

عمران السعيدي

خرجنا مسرعين يحدونا الفرح صباح يوم الانتخابات وكلنا آمال بيوم مشرف لنا ولاطفالنا الذين رافقونا بذاك اليوم المهم متحدين كل صنوف القتل التي هددنا بها الظلاميون واعداء الإنسان امثال (الزرقاوي وعصاباته). خرجنا عوائل وافراداً الى صناديق الاقتراع كي نصبغ سباباتنا بحبر بنفسجي مقترعين لمن تصورناه يمثلنا فعلاً.

كان، يوماً مهولاً حيث اندفع ابناء المدينة التي اسكن موجات تلاحقها موجات أخرى، من رجال ونساء وشباب وكأنها سحابات خير مدفوعة نحو المدارس ومواقع الانتخاب كي يعبروا عن الذي في الصدور وهكذا كان ...

وجاء من جاء الى البرلمان وجرى ما جرى

وراحت الجلسات تعقد تباعاً علنية ومغلقة وكانت اولى الجلسات اذا لم تخني الذاكرة حول رواتب وامتيازات الاخوة والاخوات اعضاء وهيئة رئاسة المجلس وجاءت نتيجة تلك الجلسة مذهلة من حيث الراتب والسلف والحماية ورواتبها والسيارات والتقاعد وغير ذلك من مكاسب لا تتناسب وحال العراق والعراقيين الحالي.. كانت الرواتب وكما يقال تصل الى ما يزيد على الخمسة عشر مليون دينار شهرياً.. وغيرها من امتيازات أخرى من قروض وعلاوات وتقاعد وما يشمله قانونهم من حصة.. تذهل السامع العراقي وانا منهم..

جاءتني هذه الفكرة صباح هذا اليوم وانا اتحدث مع زميل يعمل في سلك التدريس الثانوي وهو شاب يطفح حيوية ونشاطاً يحب درسه وطلابه ومدرسته حيث تجده يركض قبل ان يدق جرس الدرس ونراه بعيداً عن غرفة المدرسين حاملاً اوراقه وكتبه وقطع الطباشير التي غطى ترابها اطراف يديه من كثرة الكتابة والمسح على لوحة الصف. هذا الشاب الرائع هو خريج جديد وله خدمة كما اعتقد لا تزيد على الثلاث سنوات ويدرّس عدة مواد منها التاريخ والجغرافية والاقتصاد لمراحل عديدة تبدأ من الأول متوسط الى السادس.. قررت ان اسأل هذا الشاب المدرس عن الراتب الذي يتقاضاه شهرياً فأجابني وبكل حسرة ١٣٠ الف دينار...

نعم ١٣٠ الف دينار.. هل تكفي حياة شاب لديه ام واخت وينوي بناء غرفة له في الطابق الثاني بدافع الزواج؟ وينوي هذا المدرس الحصول على قرض من المصرف الحكومي ومازال يحاول دون جدوى... فقرضه لا يتجاوز المليون والنصف باعتبار سنين الخدمة.. وهي لا تتجاوز الثلاث سنوات كما ذكرت!

تذكرني حالة هذا الشاب والآلاف غيره ومنهم من لم يحصل على فرصة عمل حتى الآن..

حكاية (شمهودة).. التي عشناها قبل أكثر من نصف قرن في (عربنا) أو قريتنا كما يقال .. (شمهودة) هذه امرأة بسيطة ساذجة معروفة في القرية بطيبتها وخدمتها للجميع وتقوم بكل ما يطلب منها من اعمال مضنية وذلك لقوة جسمها وتحملها.. الهم والتعب... معاً، شمهودة.. اشجري التنور.. اجمعي الحطب، هاتي الماء.. اكنسي ياشمهودة.. أصعدي بالتبن الى اعلى المعالف.. اخبزي ياشمهودة اطبخي ياشمهودة.. وحين يبدأ موعد (اللطم) شمهودة تقف وسط النسوة وبكل همة (تلطم) بقوة على الصدر والوجه وتحرك فيهن الهمة والبكاء.. وفي الاعراس ترقص وسط النساء بكل فرح ودون كلل .. وتغني وتطرب الاخريات وتفرح الأطفال معاً بحركاتها.. وحين يأتي موعد الاكل تركض (شمهودة) نحو السفرة وتمدها وتوزع الصحون بكل نظام لتأتي بقية النسوة نحو الوجبة بكل راحة.. اما شمهودة فيوضع لها صحن بسيط من الرز مع الاطفال بمكان بعيد.. وحين تنتهي الصفوة من النساء من وجبة الاكل.. تصرخ سيدة الدار.. شمهودة تعالي اغسلي الصحون وشيلي السفرة.. وهكذا.. هي حال شمهودة.. لا تحصل الا على التعب وفضلات الأكل (والنايمات للضحى.. الهن الهبر والزبدة الدسمة والشنينة الصافية.. بلا تعب) والعاقل يفتهم..!